علاقتنا بالتحالف العربي ليست علاقة تحالف مشترك بل علاقة مصير ووجود

قضيته على الطاولة ويضمن إدراجها كقضية رئيسية في أي ترتيبات سياسية أو حوار شامل يعقب التسوية السياسية بعد إنهاء الانقلاب.

وأضاف "نحن كتهاميين نحتاج كل بندقية مخلصة تشاركنا هدف تحرير الحديدة خاصة بعد أن أعاقت قوى داخل الحكومة الشرعية تحقيق رغبة المقاومة الوطنية في المشاركة في القتال دفاعا عن مأرب، لذا فالساحل التهامي المساحة المتاحة الوحيدة لطارق حاليا لتحقيق أهدافه، وهذا يقتضي علينا تحقيق الأهداف السياسية كما نجحنا في تنسيق العمليات العسكرية سابقا".

ويتهم قائد المقاومة التهامية أطرافا في الحكومة الشرعية بإعاقة طلب المقاومة الوطنية المشاركة في تحرير مأرب، ويفسر حجري هذا الموقف بأنه عائد إلى حساسيات بين تلك القوى وبين نظام الرئيس السابق علي عبدالله صالح وكل من ينتمي له بمن فيهم طارق صالح.

وعن موقفهم من النظام السابق والشرعية يضيف "نحن في الحراك والمقاومة التهامية مشكلتنا ليست مع أنظمة الحكم قبل 2011 وبعدها، إنما في طبيعة العلاقة مع مركز الدولة من كافة النواحي بما في ذلك البنية التشريعية والاتحادية. وليس مع الحاكمين أنفسهم، لذا نحن بمنأى عن الحساسيات التي تواجهها أسرة الرئيس الراحل علي عبدالله صالح. أما علاقتنا بنظام الحكم فهو اعتراف من طرف واحد كما كان مع النظام قبله، نحن متمسكون بالشرعية التي يبدو أنها لا تعترف بنا وبوجودنا ونضالنا وتضحياتنا وهذا واضح من الإقصاء المتعمد لأبناء تهامة من المشاركة السياسية وآخرها ما حدث في ما يسمى بحكومة المناصفة".

تمثيل حقيقي للقضايا

يفسر حجرى موقف الحراك والمقاومة التهامية من المرجعيات الثلاث بما فيها مخرجات الحوار الوطني، في ظل ما يصفها بحالة الإقصاء والتهميش التي تمارس ضد أبناء الساحل التهامي اليمني، بالقول "مؤتمر الحوار في 2012 سمي مؤتمر الحوار الوطني الشامل، بينما لم يمثل فيه التهاميون، عوملنا بنفس الطريقة التي استثني منها الجنوبيون من المشاركة. تم تمثيل أعضاء من الجنوب وتهامة لكن قضيتي الجنوب وتهامة لم تمثلا".

ويضيف "نرى أن أي سلام لن يتحقق إلا بتمثيل حقيقي للقضايا، بمعنى التحول من التمثيل الحزبي في الحل إلى التمثيل الجهوي الذي يشمل تمثيل الجنوبيين كقضية بالنصف أصبح يعبر عنها المجلس الانتقالي الجنوبي. وتمثيل الشمال بالنصف بتمثيل يراعي المناطق الشمالية كقضايا وتوزع نسب تمثيل النصف الشمالي وفق المناطق التي تحركت شعبيا في قضايا مطلبية وقضايا سياسية".

وأولى تلك القضايا القضية التهامية بمشاركة بقية المناطق الأخرى كل بحسب حجم قضيته ونسبة الأرض المحررة في الشمال. ويرى حجري أن لهم الحق في أن يكونوا أكثر تمثيلا في حصة الشمال نسبة إلى مساحة تهامة وكثافتها السكانية وأهميتها الجيوسياسية والاقتصادية ونسبة مشاركتها اقتصاديا في الناتج المحلي وقبل ذلك نضالها وفوق ذلك كله مظلوميتها في السنوات المئة الأخيرة.

أما مخرجات الحوار "وموقفنا من الفيدرالية وتقسيم الأقاليم فنحن لدينا مفهوم للفيدرالية والمشاركة السياسية في الحكم أوسع من ناحية الصلاحيات مما توصل إليه مؤتمر الحوار. ونهيئ أنفسنا للتفاوض على ذلك مستقبلا بعد إنهاء سيطرة الحوثيين على صنعاء سلما أو حربا، وقبل ذلك تحرير كامل تهامة وليس مدينة الحديدة وحسب".

ويشير رئيس المقاومة التهامية إلى أن الحراك التهامي إلى جانب موضوع المظلومية التي يتبناها يرى بأن "تهامة الأرض والإنسان قضية سياسية، والمجتمع التهامي مسالم ومتسامح كما يعرفه اليمنيون وهو مجتمع حر ومناضل على مر التاريخ وقدم تضحيات في مختلف مراحل التاريخ المعاصر، وإن كان هناك استعداد اليوم لتجاوز المظلومية السابقة فهذا لا يعني القبول باستمرارها، وإنهاء هذه القضية لا يمكن أن يتم إلا بوضعها كقضية سياسية ضمن الحل الشامل، والتسامح مع المظلومية السابقة يتطلب حلًا سياسيًا لإنهائها وطي ملفها وبنفس القدر إنهاء ما ترتب عن تلك المظلومية في إطار دولة واحدة تضمن شراكة حقيقة للجميع".

حوار شمالي - جنوبي

يستدرك قائد المقاومة التهامية بشأن وضع الجنوب في ظل الدولة الواحدة التي أشار إليها "قلت سابقا إن الحل الشامل يتطلب تمثيلا حقيقيا لقضية الجنوب يمثلها المجلس الانتقالي الجنوبي الذي اعترفت به السلطة الشرعية والإقليم والمجتمع الدولي بناء على اتفاق الرياض وقضية الوحدة أو فك الارتباط بين الشمال والجنوب يقررها حوار شمالي – جنوبي يرضى بنتائجه الشارع الجنوبي".

> القضية التهامية سياسية بامتياز لأنها ترتبط بمظلومية كبرى وبحقوق منتهكة وبتطلعات مشروعة في اليمن الجديد

ويضيف "نحن في تهامة محكومون بكوننا شماليون وفق أسس ما قبل الـ22 من مايو 1990. نريد أن نكون شركاء وسنكون شركاء حقيقيين في السلطة والثروة سواء في إطار دولة واحدة بين الشمال والجنوب أو دولة في الشمال. مشكلتنا الأساسية في الشراكة في إطار الشمال لأننا سواء كنا في الجمهورية اليمنية أو الجمهورية العربية اليمنية نحن مهمشون، والجنوبيون سيتفاوضون حول علاقتهم بالشمال ونحن سنتفاوض حول علاقة وجودنا داخل الشمال سواء كان هذا الشمال في وحدة مع الجنوب أو في فك ارتباط معه، ونريد أن نكون شركاء كجزء من الشمال في الحل مع الجنوبيين، وكجزء من الشمال والجنوب معا في الحل الذي يرتب حاليا مع الحوثيين بالقدر الذي تمثله تهامة وأهميتها من كافة النواحي لا أكثر ولا أقل".

ويرى حجري أن رؤيته للحل الشامل تعني تسوية نهائية يفترض أن تحقق سلامًا مستدامًا، وهذا يتطلب أن يكون إنهاء الانقلاب في صنعاء قضية أولى لكنها ليست قضية وحيدة. ويقول "حصر التسوية بموضوع الانقلاب فقط وحصر التمثيل بالشرعية والحوثيين أمر قد يحقق الوصول إلى اتفاق لكنه لا يحقق حلا شاملا ولا يرسي سلاما، بل قد يهيئ لصراع أكثر ضراوة وأشد مرارة، فالحل الشامل يتمثل في إنهاء الانقلاب أولا وتضمين الاتفاق أسسا واضحة لحل كافة القضايا بما فيها القضية الجنوبية وقضية تهامة".

ويضيف "نحن كتهاميين لا نقبل أن تجلس أطراف لا تمثل تهامة لتناقش حلولا متعلقة بها، أو أن يذهب تهاميون ليفاوضوا عن تهامة اختيروا من قوى غير تهامية بالتجاوز لحق الحراك التهامي كقوة أساس في اختيار أسماء الممثلين السياسيين عن تهامة. أُنظر إلى اتفاق ستوكهولم الذي كان أساسه مدينة الحديدة وموانئها".

وهنا يؤكد موقفه أنه لم يمثل أبناء تهامة في قضية تعنيهم مباشرة، وبدلا من أن يعالج هذا الاتفاق المشكلة الإنسانية فقد فاقهما أكثر، وبدلا من أن يكون مقدمة للحل أصبح مشكلة إضافية وهذا مرده في "تصورنا أن آخرين يفاوضون في قضايا تعني آخرين غيرهم، لا نقبل أن يستمر إقصاء التهاميين من مناقشة قضايا تمسهم مباشرة وتحدد مصيرهم".

وبالرغم من المعارضة لاتفاق السويد يؤكد حجري أن المقاومة ملتزمة به "لأننا لا نقاتل وحدنا حيث نراعي التزامنا الأخلاقي الذي اقتضاه اعترافنا بالشرعية التي لا تعترف بنا وبحقوقنا حتى الآن وفرضت علينا اتفاق ستكهولم رغما عنا، ونراعي حلفاءنا في التحالف العربي الذين كان لهم الفضل الأول في دعمنا والقتال معنا لتحرير جزء كبير من تهامة إلى أن أوقف هذا التحرير بسبب اتفاق ستوكهولم".

العلاقة بالشرعية والتحالف

حول التزام المقاومة التهامية تجاه الشرعية بالرغم من التحفظات على أدائها يقول حجري "نريد طرفا جمهوريا في صنعاء كي نصل إلى صيغة شراكة معه وهذا أساس التزامنا بالشرعية. ناضلنا سلميا من أجل حقوقنا في عهد الرئيس السابق علي عبدالله صالح ونناضل من أجل حقوقنا في عهد الرئيس عبدربه منصور هادي وسنواصل نضالنا السلمي في عهد الرئيس الذي سيليه".

وتتمسك المقاومة التهامية بشرط وجود طرف جمهوري للوصول إلى تفاهم سلمي حول حقوقهم. وهدد الحجري قائلا "ما لم يتنازل الحوثيون عن ادعائهم الحق الإلهي وينهون انقلابهم بالطرق السلمية سنواصل نضالنا المسلح ويتطلب ذلك أن نتحول من مطالبة الشرعية إعلانها إلغاء اتفاق ستكهولم إلى الضغط عليها لتعلن ذلك ولدينا القدرة الجماهيرية لفعل ذلك سلميا، إلا أننا ما نزال نأمل الاستجابة للمطالب".

وعن علاقتهم بالشرعية أضاف "أشقاؤنا في التحالف العربي العلاقة معهم ليست علاقة تحالف مشترك، هي علاقة مصير وجودي يجمعنا ضد الخطر الفارسي الذي يهدد مستقبلنا ويهددنا كتهاميين قبل كل شيء لأننا في قلب المعركة مع هذا الخطر حاليا. المملكة العربية السعودية تقود هذا التحالف ونحن ملتزمون بالعمل تحت قيادتها وأشقائنا في الإمارات العربية المتحدة، فأواصر الدم المشترك الذي يجري في عروقنا معا منذ الأزل قد سال معا في معارك التحرير في تهامة".

ويلفت هنا إلى أن هذه العلاقة كما كانت أزلية من قبل نتيجة المواقف الإماراتية المشرفة الممتدة من قبل والدعم السخي لليمن "ستبقى إلى الأزل بعد كل هذه التضحيات التي قدموها لأجلنا".

ويقول قائد المقاومة التهامية عن طبيعة العلاقة بالتحالف العربي وهل هي علاقة مباشرة إن "الحراك التهامي مثله مثل بقية الأطر السياسية التي تحمل قضايا سياسية متعلقة بالقضايا المطلبية والسياسية التي نشأت في العقود الأخيرة، وسيكون الحراك جزءا من الحل لإنهاء سلسلة الصراعات المتوالية في اليمن والوصول إلى سلام مستدام سواء على الأمد القصير أو الطويل متى ما وجدت النوايا لذلك لدى كل الأطراف والأحزاب والمكونات الجهوية وغيرهم".

ويعتبر أن الحراك التهامي كغيره من القوى السياسية يفتح اتصالات دبلوماسية مع سفراء الدول المعتمدين لدى اليمن بمن فيهم سفراء الدول الراعية للتسوية السياسية وهذا نشاط دبلوماسي وسياسي تقوم به كافة الأحزاب والمكونات النضالية منفردة.

ويضيف "نحن جزء من هذا المشهد والأولى أيضا أن تكون قنوات اتصالاتنا لدعم قضيتنا مع دول التحالف العربي كونهم بادروا إلى إنقاذ اليمن من النكسة التي حلت به في سبتمبر 2014، وهذا فضل كبير لهم وهم الأقرب إلينا وعلاقتنا تجاوزت الاتصالات التقليدية إلى اتصالات وتنسيق مفتوح معهم كأخوة يجمعنا بهم مشاركتهم في تحرير جزء كبير من أرضنا وسنواصل معهم لتحرير ما تبقى بمجرد زوال العقبات السياسية الأممية التي أوقفت تحرير ما تبقى من تهامة".

الكلام للعهد... والأفعال لـ«حزب الله»

خيرالله خيرالله
إعلامي لبناني

هناك الكلام وهناك الأفعال. لا ينفع الكلام، مهما كان منمّقا، خصوصا حيث يجب أن تكون هناك أفعال. من الأفضل لمن لا يستطيع أن يفعل ألّا يتكلّم وأن يتوقّف عن العنتريات من نوع تلك التي كان يطلقها ميشال عون من قصر بعبدا في العامين 1989 و1990 عندما كان يقول إنّه "سيكسّر رأس حافظ الأسد" وذلك كي يحظى بإعجاب صدّام حسين، الرئيس العراقي وقتذاك.

تكمن مشكلة العهد في لبنان وهو "عهد حزب الله" الذي على رأسه ميشال عون وصهره جبران باسيل في أنّه عهد لا يجيد سوى الكلام. كلام كثير لا علاقة له بالواقع وما يدور على أرض لبنان وما يجري في المنطقة والعالم. فمن هو حريص فعلا على العلاقة مع المملكة العربيّة السعوديّة ودول الخليج العربي لا يغطي نشاط الحوثيين في لبنان. هل يعرف رئيس الجمهوريّة أن فضائية الحوثيين (المسيرة) الذين يسمّون نفسهم "جماعة أنصارالله" تبث من بيروت وليس من مكان آخر؟

من هو حريص على علاقة لبنان بالسعودية لا يتحوّل إلى ناطق باسم "الجمهورية الإسلاميّة" في مجلس جامعة الدول العربيّة عندما كان جبران باسيل وزيرا للخارجية!

ليس تهريب المخدرات إلى السعوديّة سوى جانب من المشكلة التي يمرّ فيها لبنان ومن الانهيار اللبناني الذي ليس ما يشير إلى وجود قعر له. هناك بكل بساطة غياب القيادة السياسيّة في لبنان لا أكثر ولا أقلّ. من المضحك أن يكون هناك رئيس حكومة مستقيلة من نوع حسّان دياب "تفاجأ" بقرار السعودية وقف استيراد المنتوجات الزراعية من لبنان. من يفترض به أن يتفاجأ هو المملكة العربيّة السعوديّة نفسها التي كانت تعتقد، ربّما، أن ثمّة حدودا للأذى، الذي يمكن أن يتسبّب به لبنان لمحيطه العربي.

ستعقد اجتماعات كثيرة من نوع ذلك الذي انعقد الأحد في قصر بعبدا. المهمّ بالنسبة إلى رئيس الجمهوريّة انعقاد مثل هذا النوع من الاجتماعات كي يقول إنّه لا يزال رئيسا. لا يدري ميشال عون وجبران باسيل أن العالم يعرف وأنّ العرب يعرفون. أهمّ ما يعرفه العرب والعالم أن لبنان تحوّل إلى تابع لإيران. لم يخف مستشار لرئيس الجمهورية يدعى بيار رفول ذلك في حديث تلفزيوني مسجّل أدلى قبل فترة قصيرة. قال رفول وقتذاك بالصوت والصورة ما معناه أن لبنان في "جبهة المانعة".

ليس في استطاعة "عهد حزب الله" منع التهريب من لبنان. هذا عهد لم يأخذ يوما علما بخطورة وجود "حزب الله" في سوريا كشريك في الحرب على الشعب السوري. هذا عهد لا يستطيع استيعاب معنى إزالة الحدود بين لبنان وسوريا لأغراض مرتبطة بالتهريب وغير التهريب. هذا عهد لا يعرف معنى أن تكون سيادة لبنان مجرّد وجهة نظر وأن يكون الرابط المذهبي فوق الرابط الوطني الذي يجمع بين اللبنانيين. يمكن تفسير ذلك بمتاجرة العهد بشعار حقوق المسيحيين بدل أن يكون رئيس الجمهورية رئيسا لجميع اللبنانيين وأن يسهّل تشكيل حكومة اختصاصيين.

يظل الكلام كلاما. لا ينفع في الوقت الحاضر سوى الذهاب إلى حيث أساس المشكلة أي سلاح "حزب الله" الذي ليس سوى سلاح مذهبي في خدمة المشروع الإيراني في المنطقة.

لعل أفضل من شرح ذلك البيان الصادر عن "لقاء سيّدة الجبل" في ذكرى مرور 16 عاما على خروج الجيش السوري من لبنان. مما جاء في البيان، الذي شارك في صياغته لبنانيون من كلّ الطوائف والمذاهب والمناطق، لبنانيون بعيدون كلّ البعد عن الطائفيّة ومشروع حلف الأقلّيات:

"اليوم، وبعد ستة عشر عاما، أُلغيت الحدود اللبنانية السورية كما أُلغيت الحدود السورية – العراقية والحدود العراقية – الإيرانية، حتى بات لبنان جزءا لا يتجزّأ من كيان أمني أيديولوجي سياسي عسكري تحكمه إيران من طهران إلى بيروت. في هذه البلدان جيوش وطنية إلى جانبها ميليشيات غير شرعية تتحكّم بالقرار. وما حصل مؤخرا في فضيحة تهريب المخدرات إلى المملكة العربية السعودية هو دليل على عملية محاولة إذابة الكيان اللبناني في هذا المجال 'المشرقي' الذي كثُر الحديث عنه مؤخرا، وذلك عبر سلخ لبنان عن محيطه العربي.

وما يحصل اليوم يتجاوز الكلام السياسي المحلّي الذي يدور في شأن تشكيل الحكومة أو عدم تشكيلها، وأداء هذا الزعيم أو ذاك وحصول انتخابات نيابية مبكرة أو في موعدها. المطلوب هو استعادة استقلال لبنان، وهذه المرة من الاحتلال الإيراني. وهذا الاستقلال يجب أن يُبنى على ثوابت واضحة، من خلال إعادة تكوين وحدة اللبنانيين والتمسّك بوثيقة الوفاق الوطني التي أكّدت على نهائية الكيان اللبناني وعلى عروبة لبنان وانتمائه إلى محيطه العربي.

> ما يحصل اليوم يتجاوز الكلام السياسي المحلّي الذي يدور في شأن تشكيل الحكومة أو عدم تشكيلها، وأداء هذا الزعيم أو ذاك وحصول انتخابات نيابية مبكرة أو في موعدها فالمطلوب هو استعادة استقلال لبنان، وهذه المرة من الاحتلال الإيراني، وبناءه على ثوابت واضحة تترجم عروبة لبنان وانتماءه إلى محيطه العربي

إن استعادة أموال اللبنانيين من المصارف وإعادة إطلاق الحركة الاقتصادية وإعادة بناء الدولة في لبنان تبدأ بانتزاع الاستقلال وإعادة تكوين هذه الوحدة الداخلية. وفي هذا الإطار، يعمل لقاء سيدة الجبل وسيستمر في هذا العمل مع جميع أصحاب النيّات الصادقة لدعم مبادرة بكركي التي طالبت بتحرير الشرعية اللبنانية وحياد لبنان وبمؤتمر دولي لتنفيذ الطائف والدستور وقرارات الشرعية الدولية 1559، 1680، 1701".

هذا هو الكلام الذي يفترض أن يقال هذه الأيّام. الباقي مجرّد هرب من الواقع ومن الاعتراف بأنّ "عهد حزب الله" لا يستطيع أكثر من إغراق لبنان في المزيد من الأزمات، بما في ذلك تكريس عزله عن محيطه العربي.

ماذا تغير في لبنان بعد انسحاب سوريا؟

بيروت - مضى 16 عاما على انسحاب الجيش السوري من لبنان، عقب انتفاضة 14 آذار 2005 (ثورة الأرز)، التي اندلعت ردا على عملية اغتيال رئيس الوزراء الأسبق رفيق الحريري، والتي اتهم نظام بشار الأسد بالضلوع فيها إلى جانب حزب الله اللبناني رغم أن المحكمة الدولية التي أنشأت لهذا الغرض عجزت عن إيجاد أدلة على ذلك.

وجاء اغتيال الحريري تتويجا لسلسلة من الأحداث كانت تحمل بذور تغيير جذري ليس لمستقبل لبنان فقط، بل لمستقبل سوريا، لكن ذلك لم يتحقق، فلبنان يدور منذ ذلك التاريخ في حلقة مفرغة ويعيش في أزمة غير مسبوقة. أما النظام السوري فانشغل بالانتفاضة الداخلية على أركان حكمه ولم يعد بالقوة التي تمكنه من التحكم في صنع القرار اللبناني.

فقد عزز حزب الله المدعوم من إيران دوره في الحياة السياسية، حيث يقود تيار 8 آذار، الذي يضم أيضا التيار الوطني الحرّ وتزعمه سابقا الرئيس الحالي ميشال عون. وقد عرف هذا الفريق بعلاقته الوطيدة مع دمشق، حتى باتت هذه الجماعة الشيعية النافذة تتحكم بقرار السلم والحرب.

ونتيجة سيل من الضغوط ألقى بشار الأسد خطابا أمام مجلس الشعب (البرلمان) في الخامس من مارس 2005، أعلن فيه قرار سحب قواته من لبنان، وهو ما اكتمل في 26 أبريل من العام نفسه لكن انتهاء "الوصاية" السورية لم تحوّل لبنان إلى "وطن سيّد، حرّ ومستقل"، فقطاع واسع من الشعب اللبناني يشكو من أن وصاية النظام السوري حلت محلها وصاية حليفته إيران، الداعمة لجماعة حزب الله اللبنانية.

شارل جبور

حزب الله واصل ما كان يقوم به الجيش السوري قبل انسحابه

ويرى شارل جبور رئيس جهاز الإعلام في حزب القوات اللبنانية أن لبنان دفع ثمنا كبيرا وهو الانقلاب على اتفاق الطائف عن طريق الاحتلال السوري للبنان، الذي دام 15 عاما بين 1990 و2005. وحمل مسؤولية ما آلت إليه الأوضاع الراهنة في لبنان إلى النظام السوري، قائلا إن هذا "النظام كرّس ممارسة سياسية معينة أوصلت الدولة اللبنانية إلى الفشل من خلال الانقلاب على الدستور والإدارة السياسية".

ووسط استقطاب حاد بين فريقين لبنانيين أحدهما يضم حزب الله، تمر البلاد بأزمة سياسية واقتصادية هي الأسوأ منذ انتهاء الحرب الأهلية عام 1990، ويعجز عن تشكيل حكومة جديدة منذ استقالة حكومة تصريف الأعمال الراهنة، برئاسة حسان دياب، في العاشر من أغسطس الماضي.

ويؤكد جبور أنه بعد انسحاب الجيش السوري، واصل حزب الله ما كان يقوم به هذا الجيش، أي لبنان كان قراره في دمشق، ولم يكن قراره أبدا لبنانيا سياديا داخل المؤسسات والدستور، واليوم انتقل القرار السياسي إلى معقل حزب الله. ويعتقد أن لبنان لا يمكن أن يخرج من النفق المظلم إلا من خلال أمرين أساسيين: إعلان حياد لبنان وأن يكون هناك قرار للدولة سيادي، ويُسلّم السلاح غير الشرعي إلى الدولة.

ويقصد جبور بـ"السلاح غير الشرعي" سلاح حزب الله، الذي يرى مؤيدون للجماعة أنه ضروري للمقاومة في مواجهة إسرائيل التي لا تزال تحتل أراضي لبنانية، بينما يقول منتقدون إن السلاح يجب أن يكون بيد الدولة حصرا، ولا يستخدم لتحقيق مكاسب للطائفة وحلفائها.